الرئيس الفلسطيني طالبها بتحرك مختلف الأطراف الدولية والإقليمية بشكل نشط ومتواصل من أجل إنهاء الصراع

رايس لم تحمل اي جديد .. وعباس يؤكد رفضه لدولة بحدود مؤقتة ويطالبها بتزويد السلطة بالسلاح

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

لم تحمل وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس في زيارتها الى رام الله امس اي جديد للفلسطينيين وفق ما اكدت مصادر فلسطينية. وتعهدت رايس بتعزيز دور واشنطن في مسألة الدولة الفلسطينية في مسعى لدعم الرئيس الفلسطيني محمود عباس في صراعه على السلطة مع حركة حماس. وقالت رايس والى جانبها عباس بمدينة رام الله بالضفة الغربية «سمعت الدعوة العالية والواضحة لتعزيز المشاركة الامريكية في هذه العمليات.. أقدم اليكم التزامي بفعل ذلك تحديدا».

ولم تعط رايس تفاصيل بشأن الخط الامريكية لاحياء عملية السلام المتوقفة بين اسرائيل والفلسطينيين. وقال مسؤولون اسرائيليون ان رايس تستعرض عدة خيارات منها اقامة دولة فلسطينية لها حدود مؤقتة وفق مسار الجدار الفاصل الذي تبنيه اسرائيل في الضفة الغربية وحولها وهي فكرة رفضها عباس.

واكد عباس في المؤتمر الصحافي المشترك مع رايس رفضه لاقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، وقال «لقد أكدنا للوزيرة رايس رفضنا لأية حلول مؤقتة أو انتقالية، بما فيها دولة ذات حدود مؤقتة، لأننا لا نرى فيها خياراً واقعياً قابلاً للبناء عليه، كما أكدنا أن المطلوب هو التحرك النشط والمتواصل ومن قبل مختلف الأطراف الدولية والإقليمية من أجل إنهاء الصراع وما ترتب عليه من نتائج، وما أسفر عنه من تداعيات على امتداد نحو ستة عقود من الزمن، وتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم على كافة المسارات حتى تنعم المنطقة وشعوبها بالسلام والاستقرار».

واوضح عباس أن مباحثاته مع رايس تناولت عدة قضايا على رأسها عملية السلام، و توفير الشروط والظروف الملائمة لفتح السبل أمام إطلاقها، كي تكون ذات مغزى وتقود إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام 1967، كما نصت على ذلك خطة خارطة الطريق.

وقال عباس ان ما نسعى اليه هو عملية سلام ذات مغزى تقود لانهاء الاحتلال كما نصت على ذلك خطة خارطة الطريق ورؤية الرئيس بوش قيام دولة فلسطينية تعيش جنبا الى جنب مع اسرائيل. وتابع قائلا «وحتى تعطى العملية السياسية الفرصة التي تستحقها، وتستعيد صدقيتها، وثقة شعوب المنطقة بها لا بد من وقف فوري لجميع النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، ولبناء جدار الفصل والضم والتوسع، وإنهاء الحصار والإغلاق المضروب على أرضنا وشعبنا بشتى أشكاله، والإفراج عن أسرانا من سجون الاحتلال، وكذلك وقف سياسة الاجتياحات والاعتقالات والعقوبات الجماعية التي كان آخرها اجتياح مدينة رام الله وقتل أربعة مواطنين فلسطينيين، وإصابة العشرات بجراح وإلحاق خسائر فادحة بالممتلكات».

من ناحية أخرى اشاد عباس بالجهود التي تبذلها الحكومة المصرية بشأن المفاوضات لإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين والجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط الاسير في قطاع غزة منذ 25 حزيران الماضي، ومشددا على موضوع الوحدة الوطنية، موضحا أنه أطلع رايس على جهود تشكيل حكومة وحدة وطنية ببرنامج قادر على فك الحصار وإطلاق عملية السلام.

وعبر عباس عن أمله في تحقيق نجاح في موضوع تشكيل الحكومة الجديدة في أقرب فرصة ممكنة، وأن تصل هذه الجهود إلى نهاياتها المثمرة، ومتعهدا بمنع الفلسطينيين الى الانزلاق لحرب اهلية، والعمل بكل قوته من أجل فرض وبسط سيادة القانون، وحصر حمل السلاح في يد أجهزة الأمن الشرعية الخاضعة للسلطة الرسمية.

ومن جهة اخرى طالب عباس تزويد السلطة بالسلاح لتعويض ما خسرته الاجهزة الامنية الفلسطينية خلال السنوات الماضية جراء الاعتداءات الاسرائيلية واستهداف المقرات الامنية.

وقال عباس امام رايس «نحن بحاجة الى هذه الاسلحة. طلبنا من الجميع تزويد الاجهزة بالاسلحة للتعويض عن كل ما خسرته من سيارات وغير ذلك من البنية التحتية».

ومن جهتها اوضحت رايس ان المشاركة الامريكية في تسليح الاجهزة الامنية تأتي في نطاق الجهد الدولي لتسليح الاجهزة الفلسطينية.

وقالت رايس «ان هذا الدعم يأتي ضمن التزام دولي جاء من ايام توقيع اتفاق اوسلو وليس شيئا جديدا أو امريكيا خالصا ونحن من جهتنا يقوم الجنرال دايتون بوضع خطة مع خبراء دوليين لتدريب وتسليح الأجهزة الأمنية ولكن هذا كله ينتظر موافقة الكونغرس الامريكي لتطبيق هذه الخطة وايصال الدعم، ما يحدث وما حدث يأتي في اطار خطة دولية كلاسيكية وليست خطة امريكية».

وكانت الادارة الامريكية طلبت من الكونغرس الامريكي المصادقة على تخصيص 86 مليون دولار كمساعدات للسلطة الفلسطينية لتقوية وتطوير الاجهزة الامنية التابعة للرئاسة الفلسطينية مباشرة. وكانت رايس وصلت صباح امس إلى رام الله وسط تدابير أمنية مشددة اتخذتها السلطة في المدينة، حيث نشر المئات من أفراد حرس الرئاسة والأمن الوطني في كافة الطرق المؤدية إلى المقاطعة مقر الرئاسة الفلسطينية، وفرضت في محيط مقر الرئاسة طوقا أمنيا على دائرة قطرها 100 متر تقريبا. ورايس التي وصلت إلى مدينة رام الله قادمة من القدس المحتلة بعد مباحثات أجرتها امس الاول مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيفي ليفني، ووزير الدفاع الاسرائيلي عمير بيرتس لم تحمل خلال زيارتها أي جديد، فهي وكما أعلنت في المؤتمر الصحافي الذي عقدته برفقة عباس انها موجودة في رام الله فقط لدفع الجهود المبذولة وتحريكها للتقدم الى الأمام، وكذلك مناقشة نتائج اللقاء الأخير الذي جمع عباس برئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود أولمرت مؤخرا.

وقالت رايس في معرض ردها على الصحافيين ان وجودها في المنطقة يتطلب منها لقاء جميع الأطراف، واضافت «سأعمل كل ما بوسعي للاستمرار في مساعدة الطرفين لتحقيق التقدم فالهدف كان ولا يزال اقامة دولة فلسطينية ليس من أجل اي أحد وانما من أجل هذا الشعب الذي عانى وانتظر حتى تقوم دولته».

فلسطينيون يرتدون ازياء الهنود الحمر اثناء احتجاجات على زيارة رايس لرام الله

ليفني تهب للدفاع عن رايس وتؤكد انها صاحبة «قلب»

■ القدس ـ اف ب: هبت وزيرة الخارجية الاسرائيلية تسيبي ليفني لنجدة نظيرتها الامريكية كوندوليزا رايس السبت في القدس مؤكدة انها صاحبة «قلب» وعلى عكس ما يقوله البعض عنها.

وسئلت رايس خلال مؤتمر صحافي مشترك مع ليفني عن الانتقادات اللاذعة التي وجهتها اليها الخميس السناتور الديموقراطية عن كاليفورنيا برباره بوكسير التي قالت ان رايس لا تقدر ابعاد اعمالها في العراق لانه ليس لها ولد مطلوب منه الذهاب الى العراق.

وردا على سؤال، اجابت رايس بتنهيدة «لا» وذلك لدحض المزاعم بأن قراراتها نابعة من كونها انها غير متأهلة وليس عندها ولد.

وقالت «اعتقد ايضا انه بكوني امرأة عزباء لا يحول ابدا دون ان اتفهم ليس فقط التضحيات التي قدمت ولكن ايضا بانه لا يمكن الفوز بأي شيء له قيمة بدون تضحيات».

وفي وقت كان الصحافيون يستعدون لمغادرة القاعة، استعادت ليفني الكلام لتدافع عن نظيرتها.

وقالت «بامكانني ان اضيف شيئا بصفة شخصية» مضيفة «خلال محادثاتنا غير الرسمية بحثنا الوضع في العراق ولا يمكن ان تتخيلوا الشعور الذي عبرت عنه رايس خلال هذه المحادثات».

واوضحت «اعتقد انه شيء يجب ان يعرفه الرأي العام».

حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية ترفض الزيارة وتقسيمات الإدارة الأمريكية للشعب الفلسطيني بين معتدل ومتطرف

الحكومة الفلسطينية تعتبر زيارة رايس محاولة لابعادها من المعادلة السياسية

غزة ـ «القدس العربي» ـ من أشرف الهور:

نددت الحكومة الفلسطينية وعدد من التنظيمات الفلسطينية أمس بالزيارة التي تقوم بها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إلى المنطقة ولقائها مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مقر المقاطعة بمدينة رام الله.

واعتبر الدكتور غازي حمد الناطق باسم الحكومة الفلسطينية في تصريحات صحافية أن زيارة رايس إلى الشرق الأوسط «تأتي في إطار المساعي الأمريكية إلى إدخال الجانب الفلسطيني في متاهات واستبعاد الحكومة الفلسطينية التي تقودها حركة حماس من المعادلة السياسية»، لافتاً إلى أن حركة حماس أصبحت جزءا مهما من السياسة في ظل تشكيلها الحكومة الفلسطينية والأغلبية في البرلمان وأنها لن تقبل أبدا أن يتم استبعادها من المعادلة السياسية.

واعتبر حمد أن السياسة الأمريكية «سياسة فاشلة» كونها لا زالت تتعامل بالعنجهية والغطرسة وإيجاد شرخ فلسطيني داخلي من خلال استقطاب ما يسمى بالمعتدلين واستبعاد من أسمتهم بالمتطرفين.

كما وجه حمد انتقادات لخطة خارطة الطريق الدولية للسلام التي اعتبرتها رايس بأنها الإطار الذي ستتم فيه المساعي لدفع عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وقال «إن تلك الخارطة لا تتكلم إلا عن حلول مؤقتة ودولة غير واضحة المعالم وأن الحكومة الفلسطينية ترفضها جملة وتفصيلا».

وحذر القيادة الفلسطينية من التعامل مع الموقف الأمريكي الذي لا يؤمن بدولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس ولا بحق العودة للاجئين الفلسطينيين أو بإقامة دولة فلسطينية إلى حدود عام 1967 .

وبدوره وصف الدكتور إسماعيل رضوان الناطق باسم حركة حماس مستوى خطاب رايس بأنه «متدن بشكل واضح»، لافتاً إلى أن زيارتها لم تأت بجديد كونها زيارة علاقات عامة ومجاملات.

وقال رضوان «إن المؤتمر الصحافي الذي عقده الرئيس محمود عباس مع رايس لم يأت بجديد وأن المطالب التي أكد عليها الرئيس عباس هي تلك التي يؤكد عليها دوماً ولكن حماس أملت منه أن يطالب بشكل صريح برفع الحصار السياسي والاقتصادي المفروض على الشعب الفلسطيني ورفض كافة الضغوط والإملاءات التي تمارس على السلطة الوطنية».

وأكد رضوان أن حركته لم تعلق آمالاً على زيارة رايس قائلاً كونها زيارة «تأتي في سياق أمني خاصة عند حديث رايس عن خارطة الطريق ذات الصبغة الأمنية والتي تدعم الجانب الإسرائيلي من جانب أمني وتضغط على الجانب الفلسطيني»، منوهاً إلى أن هذه الحلول لا تخدم المصالح العليا للشعب الفلسطيني.

إلى ذلك فقد اعتبرت حركة الجهاد الإسلامي زيارة رايس بأنها خدعة جديدة للشعب الفلسطيني.

وقال زياد النخالة نائب الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في تصريح صحافي وزع على الصحافيين «إن وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس تخدع شعبنا بوهم الدولة الفلسطينية»، محذرا في الوقت ذاته من عملية الفرز التي تريد أن تفرضها الإدارة الأمريكية في المنطقة وفي الأراضي الفلسطينية على وجه التحديد على أساس معتدلين ومتطرفين.

وأشار القيادي في حركة الجهاد إلى أن «زيارة رايس تأتي دعما لخطة الرئيس الأمريكي جورج بوش المهزوم في العراق ودعما للمصالح الإسرائيلية».

وقال «إن رايس لم تقدم جديدا خلال زيارتها سوى أنها أرادت أن تفشل حالة الوئام والوفاق التي سادت في الشارع الفلسطيني منذ عدة أيام».

وأشار النخالة إلى أن تصريحات رايس التي أكدت خلالها أن الإدارة الأمريكية نجحت في حصارها لعزل حركة حماس ودعم المعتدلين في السلطة الفلسطينية يؤكد «سوء النوايا الصهيو ـ أمريكية تجاه الشعب الفلسطيني من خلال الحصار الظالم المفروض عليه».

وطالب النخالة السلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس عدم الانصياع للمطالب الأمريكية ودعم الحوار الوطني الفلسطيني.

كما طالب الفصائل الفلسطينية بضرورة إنجاح الحوار الوطني الفلسطيني من أجل التوصل لاتفاق يخرج الشعب الفلسطيني من حالة الصراع الدامي الذي يسيء لنضال الشعب الفلسطيني.

وفي ذات السياق اعتبر ناطق باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في تصريح صحافي تلقت «القدس العربي» نسخة منه جولة رايس «تستهدف توظيف الاحتلال وحلفائها في المنطقة لخدمة ما سمي باستراتيجية بوش الجديدة في العراق الرامية لاستخدام مزيد من القوة العسكرية الغاشمة لكسر مقاومة وصمود الشعب العراقي وشعوب المنطقة».

وحذر الناطق من أن هذه الإستراتيجية تتعاكس مع الوجهة المطلوبة بخروج قوات الاحتلال من ارض العراق، وليس زرعه ودول المنطقة بالقواعد العسكرية وحاملات الطائرات التي تعيد المنطقة لعهود الاستعمار والاستعباد للأرض والإنسان.

وأشار إلى أن الأهداف الحقيقية لهذه الجولة هي «إرساء الخطط الأمريكية التي تستهدف تقسيم شعوب المنطقة وقواها وتفتيت وحدتها وتقسيمها إلى معتدل ومتطرف وزرع بذور الفتنة والاحتراب الداخلي».

ودعا الناطق إلى رفض التدخلات الأمريكية الإسرائيلية في الشأن الفلسطيني، والتمسك بخيار الشعب الفلسطيني الوطني والديمقراطي وبالحوار الديمقراطي سبيلاً لحل الخلافات ولوأد مخططات الفتنة والاحتراب وصولاً لترتيب البيت الداخلي وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وتفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.

خلال لقاء مع النائب بركة وبمباركة من عباس قال انه لا بديل عن مقاومة الاحتلال في المناطق المحتلة

البرغوثي: هناك تقدم ملموس في المساعي لتشكيل حكومة وحدة وطنية الرصاص الفلسطيني ضد الفلسطيني هو عمليا موجه لقبري ياسر عرفات وأحمد ياسين

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

التقى النائب محمد بركة، رئيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، النائب الفلسطيني الاسير، المناضل مروان البرغوثي، في لقاء دام ساعتين في سجن هداريم، دار حول مختلف القضايا السياسية المطروحة، على الصعيد الفلسطيني الداخلي، والفلسطيني الإسرائيلي، وكان النائب بركة قد أجرى اتصالا مسبقا قبل اللقاء، مع مكتب الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وأكد النائب بركة في اللقاء على الوزن النوعي للنائب البرغوثي وزملائه في الحركة الأسيرة، خاصة من خلال وثيقة الأسرى التي أصدروها قبل عدة أشهر، وحققت تقدما جديا في رؤية بعض الفصائل خارج منظمة التحرير، في ما يتعلق بالمرجعيات الدولية وغيرها.

وقال بركة، إنه لمن المهم الآن سماع صوت البرغوثي وزملاءه في الساحة الفلسطينية، إزاء ما يحدث، إن كان على صعيد المواجهات الداخلية والجهود لإقامة حكومة وحدة وطنية، أو على صعيد المسار العملية السياسية الفلسطينية الإسرائيلية.

وبدوره استعرض النائب البرغوثي في اللقاء رؤيته للتطورات السياسية الجارية، وقال إن المبادئ الأساسية التي وردت في وثيقة الأسرى، بإقامة دولة فلسطينية في حدود 1967 بما فيها القدس وعودة اللاجئين وإطلاق سراح الأسرى هي الحد الأدنى الذي يستطيع الشعب الفلسطيني قبوله.

وأكد البرغوثي قائلا، إننا نطمح إلى دولة صغيرة من حيث الحجم، ولكنها كبيرة بالكرامة والحريات، وقال إن الشعب الفلسطيني جرب المقاومة من دون مفاوضات، والمفاوضات من دون مقاومة، وفي الحقيقة فإنه لا بديل عن مقاومة الاحتلال في المناطق المحتلة منذ العام 1967، إلى جانب أفق سياسي وعمل ميداني جدي.

وقال البرغوثي إنه يؤيد ويدعم اللقاء الذي جرى بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس الحكومة الإسرائيلي إيهود أولمرت، حتى وإن كان اللقاء لمجرد العلاقات العامة، خاصة وان وعود أولمرت لم تنفذ، مثل تحويل 100 مليون دولار، والتسهيلات على الحواجز العسكرية في الضفة الغربية، وحتى القرار السخيف بإطلاق سراح 30 أسيرا. وتابع البرغوثي قائلا، إن كل هذا يثبت أن الحديث عن تعزيز مكانة الرئيس أبو مازن، يراد منه فقط ضرب مشروع منظمة التحرير الفلسطينية.

ودعا البرغوثي إلى الاستمرار والحفاظ على التهدئة أمام الجانب الفلسطيني، وهذا ما تستدعيه المصلحة الوطنية الفلسطينية. وحذر البرغوثي من استمرار الاقتتال الفلسطيني الداخلي، وأكد أن الأسرى يشعرون بالمرارة الشديدة لاستمرار القتال، وقال إن الرصاص الذي يطلق من الفلسطيني وموجها للفلسطيني، هو عمليا موجه لقبري ياسر عرفات وأحمد ياسين، وهو إساءة لعذابات الأسرى ودماء الشهداء.

ودعا البرغوثي النائب بركة إلى تدخل القوى الفلسطينية الوطنية في إسرائيل لرأب الصدع ووقف الاقتتال، وأكد أن الأسرى الفلسطينيين لا يزالون على موقفهم إعلان الإضراب على الطعام في حال استمر الاقتتال.

وبدوره قال النائب بركة، إنه يجري البحث في خطوات نضالية من أجل إطلاق صرخة ضد هذا النزيف الخطير، وتبين للنائب بركة ان البرغوثي يلعب دورا هاما من اجل اللحمة الفلسطينية داخل الحركة الأسيرة وخارجها.وقال البرغوثي، إن هناك تقدما ملموسا وجديا على طريق إقامة حكومة وحدة وطنية فلسطينية قريبا، وقال إنه يجب العمل على إقامة حكومة فلسطينية قادرة على رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني وتعزز المعسكر العقلاني في إسرائيل. وطرح البرغوثي تصورا لإعادة ترتيب أوراق البيت الفلسطيني الداخلي على صعيدي منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح، ليكون مشروعا متكاملا.

وتوقف البرغوثي مليا عند قضية الأسرى الفلسطينيين، وقال إن في سجون الاحتلال اليوم قرابة 11 ألف أسير، واستمرار احتجازهم إنما يدل على حماقة سياسية إسرائيلية، وتعبر عن توجه عدائي للشعب الفلسطيني.

وقال البرغوثي إذا كان الإسرائيليون يتحدثون عن أهمية أبو مازن والمفاوضات، فكيف يتماشى هذا مع كون أن 60 % من الأسرى هم من حركة فتح وحدها، وهذا يؤكد النوايا الإسرائيلية، فإسرائيل تفضل سياسة البطش والقوة على المفاوضات، خاصة وأن من بين الأسرى وزراء في الحكومة، وأن ثلث أعضاء المجلس التشريعي يقبعون في سجون الاحتلال.وتابع البرغوثي قائلا، إن أوضاع الأسرى مزرية، وهناك ثمانية الاف أسير محتجز من دون حتى محاكمات، كما هناك العديد من الأسرى الذي يقبعون في السجن الإنفرادي منذ أربع وخمس سنوات، وأسرى ممنوعون من زيارة أهاليهم منذ عدة سنوات.

وأكد البرغوثي أن الأوضاع الصحية في السجون خطيرة وهناك أسرى يعانون من أمراض مزمنة ولا توجد علاجات مناسبة، وشدد على ضرورة إجراء فحوصات طبية شاملة لكل أسير مرة واحدة في العام على الأقل. وقال البرغوثي، إن ما نطلبه هو معاملتنا، على الأقل كما تتعامل إسرائيل مع السجناء الجنائيين في السجون الإسرائيلية.

وقال النائب بركة، إنه سيعد مذكرة حول أوضاع السجون ليطرحها على الجهات المختصة في إسرائيل وملاحقتها، لأن أوضاع سجون الاحتلال هي تجاوز لأبسط حقوق الأسرى في ظل الاحتلال، والمواثيق الدولية.

احمد سعدات يرفض مجددا الاعتراف بمقاضاته امام محكمة اسرائيلية

■ رام الله (الضفة الغربية) ـ اف ب: ارجأت محكمة عسكرية اسرائيلية الاحد الى نيسان (ابريل) المقبل، النظر في محاكمة الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين احمد سعدات الذي رفض مجددا المثول امام المحكمة او الاعتراف بشرعيتها.

ورفض سعدات الوقوف امام القضاة تعبيرا عن رفضه الاعتراف بالمحكمة وقدم مرافعة مكتوبة ضد لائحة الاتهام الموجهة له من قبل الادعاء العسكري الاسرائيلي.

وقال محمود حسان محامي سعدات لوكالة فرانس برس ان سعدات وجه في مرافعته انتقادات لاذعة للمحكمة.

واوضح ان الامين العام للجبهة اعلن في مرافعته «رفضه التام للمحكمة او الاعتراف بها وقال ان المحكمة العسكرية هي فقط لخدمة الاحتلال واهدافه وليس لتحقيق العدالة».

واضاف حسان ان سعدات اكد ايضا انه «يرفض المثول امام المحكمة او ان يكون متهما»، معتبرا ان «المحكمة ليست سوى مسرحية وان الحكم صدر عليه من قبل الاجهزة الامنية الاسرائيلية ودور المحكمة فقط قراءة القرار».

واثر موقف سعدات طلب محاميه حسان وبالتنسيق مع سعدات نفسه، من المحكمة قبول استقالته من الدفاع عن سعدات لانه يرفض اصلا الاعتراف بالمحكمة. الا انه اوضح ان «المحكمة رفضت استقالتي».

اسرائيل تنوي ملاحقة احمدي نجاد قضائيا في لاهاي

■ القدس ـ اف ب: اعلنت وزارة الخارجية الاسرائيلية امس الاحد ان اسرائيل تنوي ملاحقة الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد امام محكمة العدل الدولية في لاهاي بتهمة محاولة ابادة الاسرائيليين.

وكان احمدي نجاد دعا مرات عدة الى «محو» اسرائيل من خارطة العالم. وتخشى اسرائيل ان تكون ايران تسعى الى امتلاك القنبلة الذرية متذرعة ببرنامج نووي مدني.

وقالت متحدثة باسم الوزارة تالي ساميش لوكالة فرانس برس ان مسؤولين رفيعي المستوى في وزارة الخارجية الاسرائيلية «تباحثا الاسبوع الماضي مع دوري غولد» وهو خبير دولي يسعى الى احالة احمدي نجاد امام محكمة العدل الدولية.

ومنذ ستة اشهر، بدأ غولد الذي يرأس مركز القدس لشؤون الدولة باتخاذ التدابير التمهيدية لهذا الغرض مع داني نافيه النائب في حزب الليكود (يمين) ومائير روزن الخبير في القانون الدولي والسفير الاسرائيلي السابق في واشنطن. وذكرت صحيفة «معاريف» ان وزارة الخارجية الاسرائيلية تسعى بعيدا عن الاعلام الى اشراك دول اخرى في هذه الاجراءات، لا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا.

الاسرى الفلسطينيون يضربون عن الطعام ليوم واحد احتجاجا على الاقتتال الداخلي

■ بيت لحم (الضفة الغربية) ـ اف ب: صرح عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عيسى قراقع ان اكثر من تسعة الاف سجين فلسطيني اضربوا عن الطعام امس الاحد تعبيرا عن رفضهم للاقتتال الداخلي، وهددوا باستئناف هذا الاضراب اذا استمر الاقتتال.

وقال عيسى قراقع وهو ايضا مقرر لجنة الاسرى في المجلس التشريعي الفلسطيني لوكالة فرانس برس «ان اكثر من تسعة الاف سجين فلسطيني من كافة الفصائل والتنظيمات الفلسطينية صاموا امس وحتى موعد اذان المغرب، وذلك تعبيرا عن رفضهم للاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس، ودعوا الى تشكيل حكومة وحدة وطنية ووحدة الصف الوطني».

حماس تنفي تخليها عن الوزارات السيادية

استئناف الحوار بين التنظيمات الفلسطينية نهاية الأسبوع الجاري من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية

غزة ـ «القدس العربي» ـ من أشرف الهور:

أعلن داود شهاب الناطق باسم حركة الجهاد الإسلامي أمس أن استئناف الحوار الوطني بين التنظيمات الفلسطينية في قطاع غزة سيبدأ نهاية الأسبوع الجاري بمشاركة كافة القوى الفلسطينية.

وقال شهاب في تصريحات إذاعية «إن هناك أجواء إيجابية وتوافق وطني كبير يدفع باتجاه استئناف الحوار الوطني لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وإنهاء الأزمة الداخلية».

وأوضح أن لجنة المتابعة للقوى والتنظيمات الفلسطينية تنتظر تقديم أسماء ممثلي كافة أطراف الحوار للجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية لتحديد موعد استئناف الحوار في قطاع غزة.

وأشار شهاب إلى أن لجنة المتابعة العليا اجتمعت مساء أول أمس لبحث الحراك السياسي والمشاورات الجارية لاستئناف حوار وطني جدي بهدف تشكيل حكومة وحدة وطنية وإنهاء الأزمة الداخلية بتوافق وطني حقيقي.

كذلك ثمن شهاب مبادرة حركة حماس الرامية إلى وقف الردود الإعلامية وتهدئة الأوضاع الميدانية تمهيدا لاستئناف الحوار، لافتاً إلى أن حركة فتح أبدت مؤشرات مماثلة باتجاه التهدئة واستئناف الحوار على قاعدة الشراكة الجدية وتعزيز الوحدة الفلسطينية. كما أشادت الجبهة الديمقراطية في بيان لها بالنتائج والقرارات التي توصلت لها لجنة المتابعة العليا في اجتماعها مساء أول أمس بمشاركة جميع الأطراف خاصةً التوافق على ضرورة بدء عملية الحوار الوطني الشامل في غزة خلال بضعة أيام للخروج من الأزمة الحادة وحالة الانقسام ونزع فتيل الفتنة والاقتتال، وبهدف التوصل إلى برنامج سياسي موحد وحكومة وحدة وطنية على قاعدة وثيقة الوفاق الوطني.

إلى ذلك فقد قال الدكتور خليل الحية رئيس كتلة حماس البرلمانية أن «هناك مساعي جارية لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وإعادة الحوار»، مشدداً على أن حركته لن تتخلى عن الوزارات السيادية في هذه الحكومة، مؤكداً على التزام حركة حماس ببرنامجها الذي انتخبت على أساسه.

وقال «إننا نريد حكومة وحدة وطنية تلتزم بوثيقة الوفاق ولا يوجد غير ذلك وأي برنامج في أي حكومة قادمة ستشارك فيها حماس ستلتزم بوثيقة الوفاق». وبشأن الأنباء التي ترددت عن تخلي حماس عن الوزارات السيادية، أكد الحية على عدم صحة هذه الأنباء قائلاً «أتمنى على إعلامنا أن ينضبط ويلتزم وألا يبادر بخلط الأوراق كما فعل في كل حوار».

وفي موضوع متصل أعلن إسماعيل رضوان الناطق باسم حركة حماس رفض حركته المشاركة في تنسيب لجنة التحقيق في أحداث الاقتتال الداخلي الأخيرة التي شكلتها لجنة المتابعة العليا في جلسة سابقة لها.

وأشار رضوان إلى إن لجنة المتابعة العليا قامت بتشكيل وتنسيب لجنة التحقيق بعد مغادرة وفد حركة حماس لاجتماع لجنة المتابعة العليا واضطراره للبدء فوراً بما كان يرتب له في تلك الأثناء لعقد لقاء بين رئيس السلطة محمود عباس ورئيس الوزراء إسماعيل هنية. واعتبر المتحدث باسم حماس أن تشكيل لجنة المتابعة للجنة التحقيق دون علم حركته أتي مخالفا للاتفاق الذي وافقت عليه الحركة بتنسيب لجنة تحقيق مستقلة بالأحداث وبمعرفة كافة الأطراف المشاركة خاصة حركتي فتح وحماس.

بدوره قال كايد الغول عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية أنه تم التوصل لنتيجة حول موضوع لجنة التحقيق وبوجود حركة حماس.

وقال «إن لجنه المتابعة أعطت فرصة لمدة 48 ساعة للنظر في الأسماء التي تم تنسيبها»، لافتاً إلى أنه «بدون لجنة تحقيق سيبقى الباب مفتوحا أمام تبادل الاتهامات دون تمكن أي جهة مستقلة من إبداء الرأي على مسؤولية الأحداث الماضية وكذلك تعطيل عمل اللجنة سيؤثر سلبا على بدء الحوار الوطني».

وكانت الفصائل الفلسطينية بما فيها حركتا فتح وحماس اتفقت على تشكيل لجنة تحقيق في أحداث الاقتتال الداخلي التي نشبت خلال الأيام الماضية بين حركتي فتح وحماس راح ضحيتها نحو 30 مواطناً فلسطينياً.